الأمم المتحدة

DP/2005/22

Distr.: General
4 May 2005
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان

الدورة السنوية لعام ٢٠٠٥

١٣ إلى ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، نيويورك
البند ٧ من جدول الأعمال المؤقت
صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية

خطة أعمال صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٧*

الاستثمار في أقل البلدان نموا من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية

موجز

يرد في هذه الوثيقة بيان خطة أعمال صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٧ وترتيبات تنفيذها المقترحة وفقا لمقرر المجلس التنفيذي ٢٠٠٥/٥.

وتعد الخطة جزءا لا يتجزأ من الجهود الأوسع نطاقا التي تبذلها الأمم المتحدة والبرنامج الإنمائي دعما للأهداف الإنمائية للألفية. وبناء على مكانة الصندوق وميزاته النسبية يتوخى في الخطة التوسع في استثماراته في أقل البلدان نموا وفيما يقدمه من دعم تقني لتلك البلدان في مجالات التنمية المحلية والتمويل الصغير بما يساعد عددا أكبر من تلك البلدان على تحقيق الأهداف آنفة الذكر بحلول عام ٢٠١٥. وتوجز الخطة الاستراتيجيات

* تأخر تقديم هذه الوثيقة بسبب جمع البيانات اللازمة لاطلاع المجلس التنفيذي على آخر ما استجد من معلومات.

070605 070605 05-33382 (A)
0533382

الرامية إلى توليد مزيد من الأعمال والموارد وترجمتها إلى نتائج ملموسة في مجال التنمية. وتوضح ترتيبات التنفيذ الكيفية التي يعتزم بها الصندوق، بوصفه كيانا قانونيا مستقلا، تعزيز شراكته مع البرنامج الإنمائي والتقارب معه من الناحية المالية. ووردت فيها أيضا ملحوظة مؤداها أن أية توصية بتعديل الترتيبات المالية المعمول بها في الصندوق يلزم أن تطرح على الجمعية العامة للموافقة عليها.

عناصر مقرر

لعل المجلس التنفيذي يود أن يستعرض خطة الأعمال هذه وترتيبات تنفيذها ويوفر التوجيهات بشأن المسائل المتصلة بالسياسات العامة والأنشطة التنفيذية والمسائل المالية والقانونية الوارد بيانها في هذه الوثيقة.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا – مقدمة	١-٦	٤
ثانيا – خطة أعمال صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٧ وترتيبات تنفيذها	٧-٦٥	٥
ألف – خطة الأعمال	٧-٤٩	٥
تحليل الطلب والعرض في الأسواق	١٠-١٤	٦
مكانة الصندوق وميزاته النسبية	١٥-٢٦	٨
رؤية الصندوق للفترة الممتدة حتى عام ٢٠١٠: الاستثمار في أقل البلدان نموا تحقيقا للأهداف الإنمائية للألفية	٢٧-٣٧	١٥
استراتيجية تنمية أعمال الصندوق	٣٨-٤٥	٢١
استراتيجية الإدارة بغرض إحراز نتائج	٤٦-٤٩	٢٤
بـاء – ترتيبات التنفيذ	٥٠-٦٣	٢٦
ترتيبات الإدارة والتنظيم على صعيد المؤسسة	٥٠-٥٢	٢٦
الهيكل التنظيمي وترتيبات التزويد بالموظفين	٥٣	٢٧
الترتيبات المتعلقة بالميزانية	٥٤-٥٩	٢٧
ترتيبات البرمجة	٦٠-٦١	٢٩
الترتيبات القانونية	٦٢-٦٣	٢٩
جيم – توقعات الميزانية (٢٠٠٦-٢٠٠٧)	٦٤-٦٥	٣٠
المرفق ١ – خطة أعمال الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٧		٣٢
المرفق ٢ – قائمة أولية باستثمارات الصندوق في أقل البلدان نموا (٢٠٠٥-٢٠١٠)		٣٥

أولا – مقدمة

١ – تتضمن هذه الوثيقة عرضا لخطة أعمال صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٧ وترتيبات تنفيذها المقترحة وفقا لمقرر المجلس التنفيذي ٢٠٠٥/٥ المتخذ بشأن الخيارات المتعلقة بنموذج أعمال الصندوق في المستقبل.

٢ – ومن بين الخيارات المتعلقة بمستقبل الصندوق التي كان المجلس التنفيذي قد طلب من المدير وضعها، استقر رأي المجلس في مقرره ٢٠٠٥/٥ على ''الإبقاء على صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية كمنظمة مستقلة تركِّز على الحد من الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في أقل البلدان نموا''.

٣ – واختار المجلس فضلا عن ذلك توطيد العلاقة المالية بين الصندوق والبرنامج الإنمائي وطلب إلى مدير البرنامج: ''أن يقوم، على أساس الخيار الفرعي ٤ من الخيار ٣ الوارد في الوثيقة DP/2005/8 بتقديم خطة مفصّلة لتنفيذ هذا الخيار تشمل ترتيبات قانونية وترتيبات تتعلق بالبرمجة والميزانية لكي يتخذ المجلس التنفيذي مقررا بشأنها في الدورة السنوية لعام ٢٠٠٥''.

٤ – وعندما استقر رأي المجلس على هذا الخيار، أبدى العديد من أعضائه من أقل البلدان نموا والبلدان المانحة اهتماما قويا بأن يتم تدعيم الصندوق ماليا ليؤدي ولايته الاستراتيجية المتمثلة في الاستثمار في أقل البلدان نموا تحقيقا للأهداف الإنمائية للألفية. ودعا المجلس البرنامج الإنمائي إلى مساعدة الصندوق على تعبئة الموارد اللازمة لمواصلة تقديم الدعم في مجالي التنمية المحلية والتمويل الصغير.

٥ – وتستوفي هذه الوثيقة مواصفات خطة التنفيذ المفصلة التي طلبها المجلس وتفوقها. فقد تم في ضوء المتطلبات الأساسية الداعية إلى تحديد ترتيبات التنفيذ، وضع خطة عمل كاملة للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٧ ترسي استراتيجية الصندوق وتحدد احتياجاته التنظيمية والمالية وترتيبات التنفيذ بما يمكّنه من تحقيق الرؤية التي طرحها المجلس في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥.

٦ – ورهنا بموافقة المجلس، ستشكل خطة الأعمال وترتيبات التنفيذ الأساس الذي سيُستند إليه في عمليات الصندوق وفي تسيير الترتيبات المالية المشتركة بين البرنامج الإنمائي والصندوق. وستوفر الدورة السنوية للمجلس التنفيذي منبرا ممتازا لإطلاق الخطة والتوعية بأهمية تنشيط الصندوق ودعمه بحيث يقدم إسهاما حيويا في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في أقل البلدان نموا.

ثانيا – خطة أعمال صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية للفترة ٢٠٠٥–٢٠٠٧ وترتيبات تنفيذها

ألف – خطة الأعمال

إطار وضع خطة الأعمال وترتيبات تنفيذها

٧ – ينبغي أن يُنظر إلى خطة أعمال الصندوق للفترة ٢٠٠٥–٢٠٠٧ باعتبارها جزءا لا يتجزأ من الجهود الأوسع نطاقا التي تبذلها الأمم المتحدة والبرنامج الإنمائي دعما للأهداف الإنمائية للألفية. وهي تطمح إلى ما يلي:

(أ) كفالة تصدر الصندوق للخطة الدولية للتنمية باعتباره جهة حافزة للاستثمار في مجال التنمية واتباع نهج مستدامة يمكن الاستعانة بها في إصلاح السياسات العامة وتوسيع نطاقها لتحدث أثرا ذا شأن فيما يتصل بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في أقل البلدان نموا.

(ب) كفالة قدرة الصندوق على الاستجابة بشكل أكثر فاعلية لطلبات شركائه وعملائه من أقل البلدان نموا، على أن يجري في الوقت نفسه بالضرورة تحديد درجة أولوية الأنشطة تبعا لإمكانيات توسيع نطاقها في إطار برامج تحشد قدرا أكبر من الموارد المحلية والداخلية وتفضي إلى إصلاح سياسي ومؤسسي وتُعظِّم أثر الأهداف الإنمائية للألفية.

(ج) الاجتهاد في تعزيز المعايير العالمية وإيجاد ممارسات مثلى وكفالة أن يكون التفاوض هو السمة التي يشتهر بها الصندوق.

(د) مواصلة أداء الولاية الأصلية التي أسندتها الجمعية العامة إلى الصندوق في عام ١٩٦٦، وهي الولاية المتمثلة في تقديم المساعدة للمشاريع الإنتاجية دعما لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في عدد كبير من أقل البلدان نموا.

(هـ) الاستفادة من الشراكة الراسخة الناجحة القائمة بين الصندوق والبرنامج الإنمائي والعمل على بلوغها المستوى الأمثل تعظيما للفائدة التي تعود بها البرامج المشتركة بين الصندوق والبرنامج الإنمائي على أقل البلدان نموا.

(و) دفع الصندوق إلى مقدمة أنشطة تنفيذ عملية الإصلاح والتبسيط والمواؤمة في الأمم المتحدة.

٨ – وتستند خطة العمل بصفة رئيسية إلى الخيار الفرعي ٤ من الخيار ٣ وتنطلق منه وهو الخيار الذي استقر عليه رأي المجلس في مقرره ٢٠٠٥/٥. وقد تمت بلورة ذلك الخيار في

خطة عمل واضحة يضطلع بها الصندوق خلال عملية التغيير الإداري التي سيشارك فيها موظفوه وييسرها البرنامج الإنمائي.

٩ - وتشكل خطة أعمال الصندوق استجابة طموحة للإطار المبين في وثائق السياسات العامة التي صدرت مؤخرا، وهي الوثائق التي تحدد ملامح خطة التنمية الدولية. ومن أبرزها التقرير المتعلق بمشروع الأمم المتحدة بشأن الألفية والمعنون ''الاستثمار في التنمية: خطة عالمية لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية'' وتقرير الأمين العام المعنون ''في جو من الحرية أفسح: صوب تحقيق التنمية والأمن وحقوق الإنسان للجميع''. وتستجيب الخطة أيضا لبرنامج عمل بروكسل لصالح أقل البلدان نموا وتقرير لجنة الأمم المتحدة المعنية بالقطاع الخاص المعنون ''تحرير عملية تنظيم المشاريع''، وللسياسات التنفيذية الجاري تطبيقها في مجالي التبسيط والمواءمة.

تحليل الطلب والعرض في الأسواق

١٠ - جرى التشديد في الوثيقتين المعنونتين في جو من الحرية أفسح والاستثمار في التنمية على أهمية زيادة معدل الاستثمارات العامة والخاصة على السواء زيادة كبيرة تحقيقا للأهداف الإنمائية للألفية، لا سيما في أقل البلدان نموا. وثمة أيضا دلائل إيجابية على أن الزخم اللازم بناؤه من أجل زيادة تدفقات الاستثمارات والمعونات بدأ يشتد. إلا أن معدلات الاستثمار والموارد التي جرى الالتزام بتوفيرها أمر لا بد أن تواكبه على كافة الصعد، وبخاصة الصعيد المحلي، زيادة مماثلة في القدرة على تخطيط الموارد وإدارتها وتوزيعها على نحو فعال. وكما جاء على لسان الأمين العام: ''سيحتاج كثير من أشد البلدان فقرا لاستثمارات كبيرة تُخصص لبناء القدرات من أجل إرساء الهياكل الأساسية اللازمة وصيانتها وتدريب الموظفين وتعيين موظفين أكفاء. وينبغي أن تقوم هذه الاستراتيجية على أساس ''زيادة الاستثمارات العامة بصورة علنية وبناء القدرات وحشد الموارد المحلية والمساعدة الإنمائية الرسمية حيثما تقتضي الحاجة'' و ''إيجاد قطاع خاص قوي قادر على خلق فرص العمل وتوجيه الدخل والإيرادات من الضرائب على مر الزمن [وكفالة] النمو الاقتصادي المستدام ... أمر يتطلب زيادة كبيرة في الاستثمارات في رأس المال البشري والهياكل الأساسية التي تخدم التنمية ... وسبلا أوسع للحصول على رأس المال، بما في ذلك التمويل الصغير''[(١)]. وهكذا تجسد هذه الوثائق الإطارية المطلب المتعلق بإيجاد آليات تنفيذ مناسبة محليا يمكن إنشاء نماذج متكررة

(١) الأمين العام للأمم المتحدة، في جو من الحرية أفسح: نحو تحقيق التنمية، والأمن وحقوق الإنسان للجميع، الفقرتان ٣٤ و ٣٧.

منها من أجل كفالة أن تكون الأنشطة التي سيلزم الاضطلاع بها تحقيقا للأهداف الإنمائية للألفية أنشطة قابلة للتطويع حسب مقتضيات الحال.

١١ - ويرد أدناه موجز لحالة الطلب والعرض في الأسواق فيما يتصل ''بالهياكل الأساسية التي تخدم التنمية'' (الهياكل والخدمات الاجتماعية - الاقتصادية الأساسية) والخدمات المالية في أقل البلدان نموا و - وهو ما تركز عليه حاليا فئات الخدمات التي يوفرها الصندوق - ويرسي هذا الموجز الأساس الذي بناء عليه سيجري تأكيد مكانة الصندوق. وقد أعد تحليل أوفى في هذا الصدد وهو متاح للمجلس التنفيذي على حدة.

١٢ - وفيما يتعلق بالتنمية المحلية يعتبر انعدام فرص الوصول إلى الهياكل والخدمات الاجتماعية والاقتصادية الأساسية عقبة كبرى تحول دون تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية لا سيما في المناطق الريفية. والواقع أن لتحسين تلك الفرص أثرا مباشرا على الأهداف الإنمائية للألفية في المجتمعات المحلية. الأمر الذي يعتبر، ضمن جملة أمور أخرى، هو ومسألة الحصول على الخدمات المالية (التي تدعمها الفئة الثانية من الخدمات) شرطا رئيسيا لحفز التنمية الاقتصادية المحلية التي تراعى فيها مصالح الفقراء له نفس القدر من الأهمية بالنسبة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ومن التوصيات العاجلة الواردة في التقرير المتعلق بمشروع الألفية وبرنامج عمل بروكسل لصالح أقل البلدان نموا التوصية المتعلقة بزيادة الاستثمارات والدعم التقني في هذا المجال. ولا بد أن يُتَّبع في تقديم ذلك الدعم نهج مستدامة تنمي القدرات وتطور الحوافز التي هي من ركائز الفعالية والكفاءة وتحشد المساهمات المقدمة من الحكومات والمجتمعات المحلية والمجتمع المدني والقطاع الخاص وتصل بها إلى المستوى الأمثل.

١٣ - والواقع أن معظم الهياكل والخدمات الاجتماعية الاقتصادية الأساسية اللازم توافرها لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية - والتي تولى الأولوية في استراتيجيات الحد من الفقر - هي تحديدا الهياكل والخدمات الأكثر اتساما باللامركزية الفعلية حيث يعهد إلى أجهزة الحكم المحلي بتوفيرها. ولا بد من اتساع المجال ''لزيادة نطاق'' النهج المتبع بحيث يمتد أثره إلى أعداد كبيرة من الفقراء، وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي، أيضا تهيئة الظروف لتعزيز القدرات الاستعابية المحلية بما يكفل فعالية وكفاءة استخدام الأموال العامة والأموال التي يوفرها المانحون. بيد أن الموردين تجاهلوا إلى حد كبير التحديات التي تنطوي عليها عملية تصميم نماذج تنفيذ قابلة للتطويع حسب مقتضيات الحال وصالحة للاستدامة من الناحية المؤسسية وذلك ليؤخذ بها في المناطق الريفية التي غالبا ما تنحو إلى اتباع نهج موازية يفترض أنها سريعة الإنجاز.

١٤ - وفيما يتعلق بالتمويل الصغير، يعد انعدام فرص غالبية السكان في الوصول إلى الخدمات المالية من العقبات الكبرى التي تعترض تحقيق الأهداف الإنمائية في أقل البلدان نموا. ومن القيود الرئيسية في هذا الصدد عدم وجود مؤسسات قوية للتمويل الصغير وقد خلص الفريق الاستشاري المعني بمساعدة أكثر الناس فقرا[٢] إلى أن التمويل الذي يوفره المانحون غالبا ما يفتقر إلى الفاعلية. ''فمعظم أموال المانحين تتركز في قلة من البلدان وفي أيدي قلة من مؤسسات التمويل الصغير القوية و/أو التي تكاد أن تكون قادرة على البقاء وتوجد لديها سجلات متابعة. وثمة مانحون آخرون يمولون مؤسسات أو مشاريع من هذا القبيل صلاحيتها للاستدامة محدودة للغاية في حين تواجه مؤسسات أو مشاريع واعدة بقدر أكبر نقصا في التمويل. وتركيز التمويل على هذا النحو يقْصي الكثير من المؤسسات آنفة الذكر دائرة اهتمام المانحين''[٣]. ويشير الفريق المذكور إلى أن مهمة المانحين المبدئية هي التعرف على مؤسسات التمويل الصغير الواعدة والمراهنة عليها حتى ولو كان عنصر المخاطرة فيها أكبر تاركين المؤسسات المعروف عنها أنها ''مؤسسات رابحة'' للمستثمرين التجاريين. ويتوجب على المانحين، عند القيام بذلك، تكريس مزيد من الموارد للمساعدة التقنية، مما يشمل بناء القدرات المؤسسية بصورة مكثفة ومن بين المعوقات الأخرى الافتقار إلى بيئة اقتصادية وسياسية وقانونية تمكينية تسمح بتوفير الخدمات المالية على نحو مستدام وضعف أو انعدام الهياكل الأساسية الداعمة للصناعة.

مكانة الصندوق وميزاته النسبية

١٥ - لتأكيد مكانة الصندوق بصورة عامة وفي فئتي الخدمات التي يوفرها، يجدر تحديد موضعه بين مجموعة الموردين الذين يتصدون لتلبية الطلب الهائل على تحسين فرص الوصول إلى الخدمات الاقتصادية الاجتماعية الأساسية والخدمات المالية العالية الجودة وهو طلب لم يُلبَّ بعد.

١٦ - ويرد في تقييم الأثر المستقل الذي أُجري عام ٢٠٠٤ وصف موجز لمكانة الصندوق البالغة الأهمية وقيمته المضافة التي تتجسد في استجابته على نحو فعال لهذا الطلب وفي دعم تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في أقل البلدان نموا. ''وتتجلى بوضوح في نماذج البرمجة التي وضعها الصندوق في كل من مجالي التمويل الصغير والحكم المحلي مكانته المنبنية على الابتكار ... فقد أسهم الصندوق من خلال برامجه في مجالي التمويل الصغير والحكم المحلي في

(٢) الفريق الاستشاري المعني بأكثر الناس فقرا هو هيئة تضم ٢٨ وكالة إنمائية عامة وخاصة تعمل معا على زيادة فرص الفقراء للحصول على الخدمات المالية.

(٣) CGAP Donor Brief 3 (2002) Water, water everywhere, but not a drop to drink.

إحراز نتائج هامة فيما يتصل بالحد من الفقر وتحقيق الأثر المنشود من السياسات العامة وتكرار المانحين لمشاريعه ... وهو يؤدي دورا هاما قوامه المخاطرة والابتكار تهتم الوكالات الإنمائية الأخرى وحكومات أقل البلدان نموا بتوسيع نطاقه والاستفادة منه ... وتلقى مجالات خبرة الصندوق إقبالا شديدا في البلدان المذكورة ... والواقع أن تلك البلدان تطلب المزيد من خدماته كما أن غالبية شركائه تثني عليه بوصفه شريكا مرنا نشطا في تنمية المعارف وفعالا في تنفيذ المشاريع والتأثير على توجه القطاعات التي يعمل فيها ... وفضلا عن ذلك، أثبت تقييم برامج الصندوق أن رسالة الصندوق وبرامجه وأهدافه لها أهميتها بالنسبة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. كما أن برامجه تدعم برامج العمل لصالح أقل البلدان نموا في العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ وتلبي الاحتياجات المحلية لدى البلدان التي يضطلع بأنشطة فيها"[٤].

مكانة الصندوق في مجال التنمية المحلية

١٧ - يستمد الصندوق مكانته البارزة في مجال التنمية المحلية مقارنة بالموردين الآخرين من تبنيه نماذج لحلول مستدامة تقوم على اللامركزية في توفير الهياكل والخدمات الاجتماعية الاقتصادية الأساسية لا سيما في المناطق الريفية الفقيرة حيث يعظم حجم التحديات المتصلة بالأهداف الإنمائية للألفية (انظر الشكل ١). وتنبع فعالية الصندوق من ولايته المتعلقة بالاستثمار في المشاريع الإنتاجية الصغيرة الحجم الممولة من المنح وأيضا من خبرته الفنية الكبيرة ومن نهج مجرب ألا وهو برنامج التنمية المحلية الذي يحمل بصمته. والواقع أن هذه المزايا النسبية تسمح للصندوق بتصميم نماذج لسياسات عامة تُتَّبع في الزمن الفعلي وتنفيذ تلك النماذج مع الشركاء المحليين بالاستعانة بالمبالغ الأصلية المخصصة للاستثمارات وبالدعم التقني المقدم في مجال بناء القدرات من أجل تحسين أداء الخدمات التي يحركها الطلب في المجتمعات المحلية الريفية الفقيرة. وينعكس الطلب في نظم التخطيط القائمة على المشاركة التي تهدف إلى كفالة أن يكون للمرأة وسائر الفئات المحرومة صوت في عملية صنع القرار.

١٨ - وينشد من وراء ذلك النهج إيجاد نماذج يمكن توسيع نطاقها بحيث يعم أثرها على صعيد أكبر عن طريقة تكرارها وتحقيق الأثر المرجو من السياسات العامة، ليتسنى بذلك الوصول إلى جموع غفيرة من الفقراء في أقل البلدان نموا. وتحقيقا لتلك الغاية، صممت النماذج بغرض إصلاح نظام العلاقات المؤسسية والمالية بين الحكومة المركزية وأجهزة الحكم المحلي عن طريق العمل داخل هذا النظام بدلا من اجتنابه. أما الهدف من العمل في ظل الشراكة مع السلطات الوطنية والمحلية فهو تفعيل مبادئ الحكم المحلي الرشيد وإدارة النفقات

(٤) Universalia (2004) Independent Impact assessment of UNCDF: Synthesis report, pii, piv, www.uncdf.org/IIA2004.

العامة؛ وكفالة امتداد الممارسات الجيدة والدروس المستفادة إلى مجالات أخرى؛ وتعبئة مساهمات المجتمعات المحلية والقطاع الخاص المحلي والمجتمع المدني من أجل النهوض بأداء الخدمات على نحو أكثر فاعلية. ويستفيد الصندوق من الدروس المستخلصة من نماذج السياسات العامة في التأثير على القرارات المتخذة في إطار السياسات الوطنية بشأن كفالة اللامركزية في توفير الخدمات مما يؤثر بالتالي على نظام الإدارة على الصعيد الوطني ويشجع الحكومات و/أو الجهات المانحة الأخرى في مناطق أخرى بأقل البلدان نموا على تكرار ذلك النهج على نطاق أوسع أو في الواقع على الصعيد الوطني.

الشكل ١

مكانة الصندوق في عملية توسيع نطاق نماذج السياسات العامة بغرض كفالة لا مركزية عملية توفير الهياكل والخدمات الاقتصادية الاجتماعية الأساسية

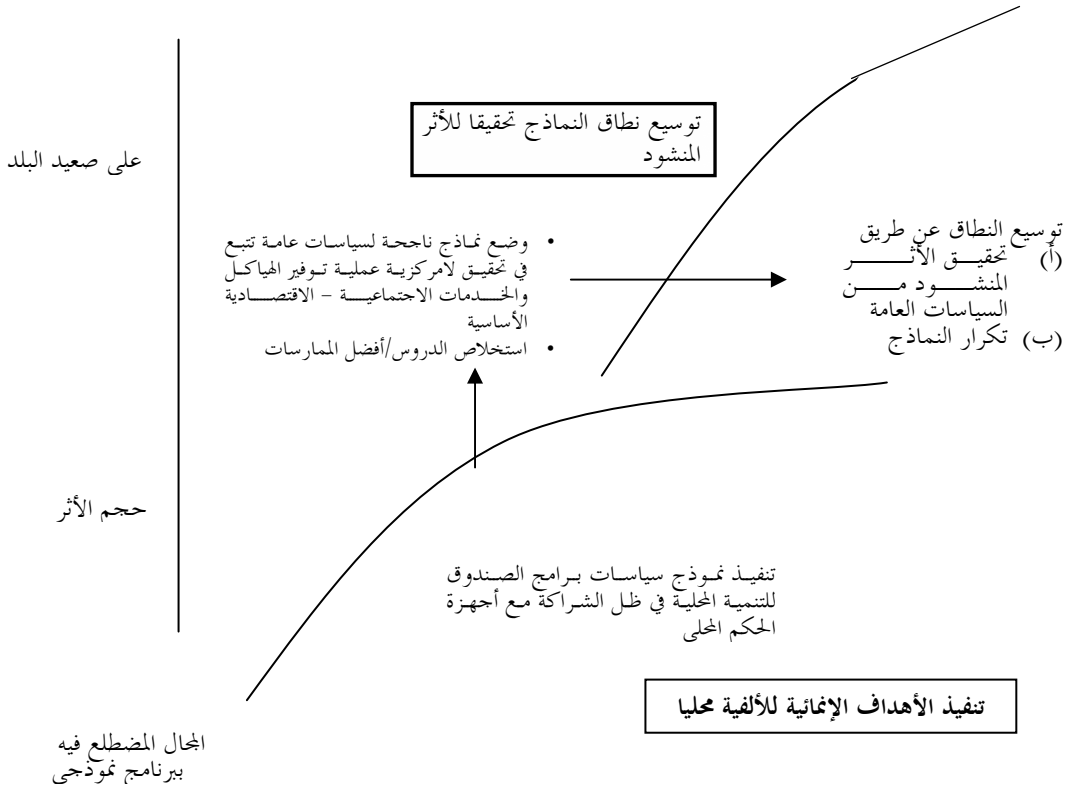

١٩ - وقد أحرز الصندوق انطلاقا من هذه المكانة نتائج ممتازة شهد بها تقييم الأثر المستقل الذي أجري عام ٢٠٠٤. وفي استعراض مقارن أجرته مؤخرا منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ولجنة المساعدة الإنمائية وتناولتا فيه ١٩ برنامجا ثنائيا ومتعدد الأطراف من برامج دعم اللامركزية وأجهزة الحكم المحلي وصفت برامج التنمية المحلية التي يضطلع بها

الصندوق بأنها ''المثال الوحيد على النجاح في إضفاء الطابع المؤسسي على برنامج ما وتكراره على الصعيد الوطني''(٥).

٢٠ - ويُذكر أن أجهزة الحكم المحلي في أقل البلدان نموا غالبا ما تظل على هامش الجهود الوطنية الرامية إلى تنفيذ استراتيجيات الحد من الفقر. وفي هذا الصدد، يسترعي نهج برامج التنمية المحلية الاهتمام من حيث أنه يعترف بأن أجهزة الحكم المحلي لديها ميزات نسبية تساعدها على أن تنهض، في ظل التشارك، بتقييمات للطلب المحلي على الهياكل والخدمات الأساسية وأن تحرز، في سياق توفير تلك الهياكل والخدمات، مكاسب في ما يتصل بتخصيص الموارد والكفاءة لتحقق بذلك فعليا الأهداف الإنمائية للألفية ''محليا''. ويتسم نهج برامج التنمية المحلية (القائم على إسناد مسؤوليات سياسية ومالية في قطاعات متعددة إلى السلطات المحلية) بمزايا محددة - مثلا من حيث القابلية للاستدامة والتنسيق بين قطاعات متعددة - يتفوق بها على النهجين الرئيسيين الآخرين اللذين تتبعهما الجهات المانحة والحكومات أي نهج التنمية المجتمعية (القائم على أولويات وأفضليات السكان المحليين) ونهج التنمية القطاعية اللامركزية (القائم على السياسات القطاعية الوطنية).

٢١ - والواقع أن تعاظم الاهتمام بالتمويل المشترك لبرامج الصندوق وتنامي مستويات ذلك التمويل بمعدلات سريعة ليسا إلا دليلا آخر على قيمة نهج الصندوق وهي قيمة مشهود بها. ولا يتأتى التمويل المشترك من الجهات المانحة فحسب بل وإلى حد كبير من حكومات أقل البلدان نموا التي تلمس نتائجه وتستشرف أثره المحتمل. فبعد نجاح نماذج الصندوق، كررت حكومات ما لا يقل عن ١٠ من أقل البلدان نموا النموذج على الصعيد الوطني. وتقوم بعض الحكومات بنفسها بتمويل حصة متزايدة من الاستثمارات التي تحللت من المركزية.

٢٢ - وسوف يواصل الصندوق تطوير مكانته وصقلها تلبية لطلب العملاء. فعلى سبيل المثال، شرع الصندوق مؤخرا في اختبار استراتيجيات تهدف إلى النهوض بالتنمية الاقتصادية المحلية والإدارة البيئية المحلية مهتديا في ذلك بنهج برامج التنمية المحلية كما أنه يستكشف إمكانية دفع عجلة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات دعما للتنمية المحلية.

مكانة الصندوق في عملية بناء قطاعات مالية تخدم الجميع

٢٣ - يستمد الصندوق مكانته في مجال التمويل الصغير قياسا بالطلب والموردين الآخرين، من دعمه للبلدان في مرحلتين اثنتين من مراحل عملية تنمية قطاع التمويل الصغير ألا وهما

(٥) OECD/DAC (2004) *lessons learned on donor support to decentralization and local governance*, pp 25 and 52; http://www.oecd.org/dataoecd/46/60/30395116.pdf.

مرحلتا إرساء أسس العمل وبدئه (انظر الشكل ٢). والواقع أن تلك البلدان في غالبيتها من أقل البلدان نموا ومن بينها بلدان خارجة من حالات صراع أو أزمة. ويتمثل الهدف في هاتين المرحلتين في بناء القدرة المؤسسية والقاعدة الرأسمالية لمؤسسات التمويل المتناهي الصغر بحيث تصبح مكتفية ذاتيا تماما. ونجاح الصندوق في هذا المجال أمر مشهود به تماما في كل من تقييم الأثر المستقل والاستعراض الذي أجراه الفريق الاستشاري لمساعدة أكثر الناس فقرا وتناول فيه حافظة مشاريع البرنامج الإنمائي في مجال التمويل المتناهي الصغر حيث جاء فيه: ”أن النموذج الناجح هو برنامج مايكروستارت الذي تديره وحدة التمويل المتناهي الصغر بالصندوق فقد بلغ معدل المشاريع الناجحة التي استعين فيها بذلك البرنامج ١٩ في المائة مما يمثل أداء قويا ليس قياسا بالجهات المانحة الأخرى فحسب بل وأيضا بصورة مطلقة“[٦].

الشكل ٢

مراحل عملية تنمية قطاع التمويل المتناهي الصغر

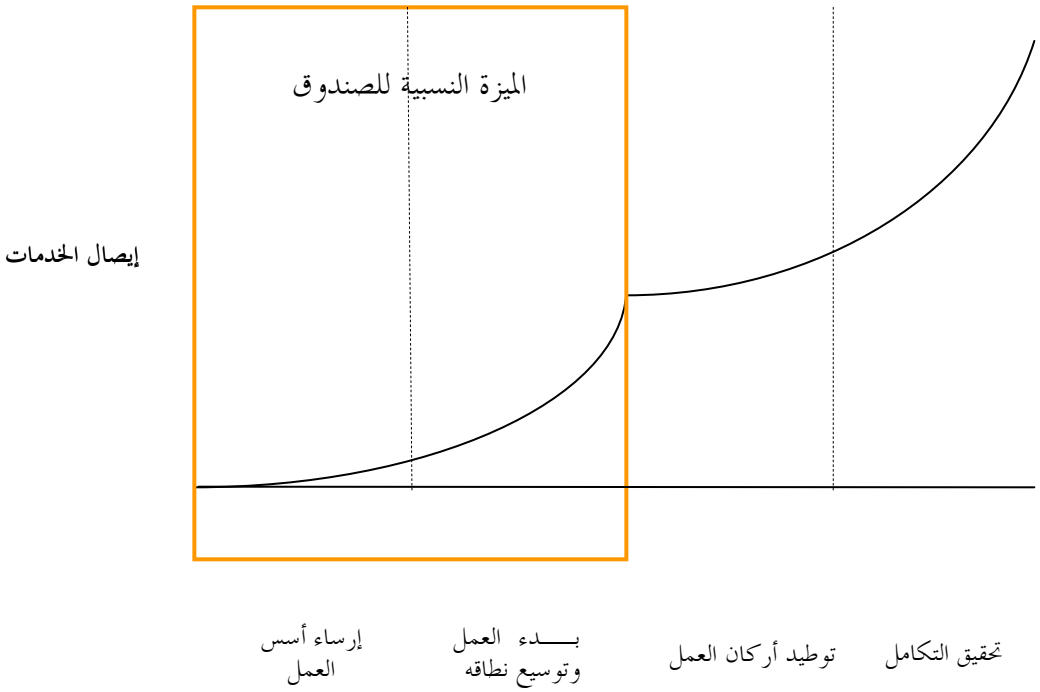

(٦) الاستعراض الذي أجراه الفريق الاستشاري لمساعدة أكثر الناس فقرا تناول حافظة مشاريع البرنامج الإنمائي في مجال التمويل المتناهي الصغير، ص ٢.

٢٤ - ومن التحديات الرئيسية في المراحل المبكرة، تهيئة بيئة تمكينية للقطاع آنف الذكر. فعدم وجود سياسات أو لوائح أو انعدام التنسيق فيما بين الجهات المانحة يمكن أن يتسبب في إعاقة العمل. ويذكر في هذا الصدد أن نهج التنمية القطاعية الذي يتبعه الصندوق يساعد الحكومات والجهات المعنية على بناء رؤية مشتركة لعملية تطوير الصناعة تتجسد في شكل سياسة أو استراتيجية وطنية، ويحفز الاستثمار في مؤسسات التمويل المتناهي الصغر التي تتوافر لديها إمكانات خدمة قاعدة عريضة من العملاء على نحو مستدام وفي الهياكل الأساسية الداعمة للصناعة.

٢٥ - وفي مرحلة لاحقة، ومع إنشاء مؤسسات تمويل سليمة البنيان، ستصبح صناعة التمويل المتناهي الصغر بعد اكتمال نضجها، مكتفية ذاتيا. وصناعة قوية من هذا القبيل تعمل في بيئة مؤاتية يمكن أن تجتذب الإيداعات والقروض التجارية اللازمة للنمو مستقبلا[٧] لتجسد بذلك التجربة التي مؤداها أنه حيثما توافرت القدرات تدفقت رؤوس الأموال.

مزايا الصندوق النسبية

٢٦ - يرد في الجدول ١ موجز لمزايا الصندوق الرئيسية التي يقدِّرها الشركاء جلّ التقدير.

الجدول ١

المزايا النسبية التي ترتكز عليها قدرة الصندوق على الأداء بفعالية في المجالات التي تتجلى فيها مكانته

الميزة النسبية	الشرح والأهمية
الصندوق هو المؤسسة الوحيدة من مؤسسات الأمم المتحدة التي لا تستثمر إلا في أقل البلدان نموا	للصندوق هوية متميزة بوصفه منظمة متخصصة في الاستثمار في أقل البلدان نموا تحقيقا للأهداف الإنمائية للألفية، لا سيما في المناطق الريفية النائية حيث تعيش جموع غفيرة في فقر.
صندوق للاستثمار يقوم على المخاطرة وينـاط به دور استراتيجي واضح في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في أقل البلدان نموا	صندوق المشاريع الإنتاجية هو صندوق استثمار يقوم على المخاطرة ويتمتع بقدر كبير من المرونة والفعالية. والصندوق بحكم عمله عن كثب مع عملائه من أقل البلدان نموا يتمتع بقدرة على المخاطرة وخبرة بها مما يجعله شريكا له قيمته بالنسبة لأقل البلدان نموا وللجهات المانحة في تسيير دفة النهج الجديدة وصولا إلى توسيع نطاقها فيما بعد.

(٧) يستثمر في التمويل المتناهي الصغر ما يربو على ٥٠ صندوقا معظمها صناديق استثمارية اجتماعية غير ربحية أو شبه تجارية.

الميزة النسبية	الشرح والأهمية
تتوافر للصندوق أداتان مرنتان مناسبتان هما: المساعدة التقنية وتمويل المشاريع الإنتاجية باستخدام المنح والقروض	تعد أداتي التمويل والمساعدة التقنية التي يوفرها الصندوق أداتان فريدتان من نوعهما في منظومة الأمم المتحدة وذلك من حيث نطاقهما وحجمهما وهما مصممتان لتناسبا مكانته القائمة على الاستثمار في نماذج السياسات العامة وفي مرحلة تأسيس المشاريع. وتعد القدرة على الجمع بين المساعدة المقدمة للمشاريع الإنتاجية الصغيرة الحجم الممولة من المنح والدعم التقني عنصرا رئيسيا من عناصر نجاح برامج التنمية المحلية التي يضطلع بها الصندوق. كما أن المرونة في استخدام المنح وأدوات القروض الميسّرة تمكّن الصندوق من دعم تنمية القطاعات المالية. والصندوق هو المؤسسة الوحيدة من مؤسسات الأمم المتحدة التي بمقدورها أن تمنح قروضا مباشرة لمؤسسات التمويل الصغير بما يسمح لها بإرساء سجلا ائتمانيا.
قدرة تقنية قوية تقترن بدراية تامة بالساحة المحلية	لدى الصندوق قدرة قوية تنحو على نحو متزايد إلى اللامركزية لتقترب بقدر أكبر من عملاء الصندوق وهي قدرة تتألف من موظفين تقنيين على دراية تامة بأصحاب المصلحة المحليين في أقل البلدان نموا وبفعاليات التعامل فيما بينهم مما يعد أمرا حيويا بالنسبة للعمل على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ''محليا''.
الاندماج التام في مجموعة البرنامج الإنمائي وفي أطر التخطيط والبرمجة على الصعيد الوطني وعلى مستوى الأمم المتحدة	تستطيع الأمم المتحدة بفضل الشراكة التكاملية بين البرنامج الإنمائي والصندوق تنفيذ نماذج تنطوي على سياسات عامة لتسيير الاستثمارات وأهداف تتعلق بتكرار نماذج تلك السياسات، مما يعزز القيمة المضافة لاستثمار الصندوق في المشاريع الإنتاجية وللدعم التقني الذي يوفره بالاقتران مع أنشطة بناء القدرات والتوعية بالسياسات العامة التي يضطلع بها البرنامج الإنمائي وتساعد هذه الميزة أيضا على استجماع القوة المؤثرة اللازمة لتغذية عمليات صنع القرارات في مجال السياسات العامة بالدروس المستخلصة من نماذج السياسات. كما أن العلاقة مع البرنامج الإنمائي تعود بجم النفع من حيث كفالة فعالية الأداء وتيسر الدخول مبكرا إلى البلدان في مرحلة ما بعد الصراع. ويساهم الصندوق في أطر التخطيط على أساس النتائج على الصعيد الوطني وعلى مستوى منظومة الأمم المتحدة، وبخاصة في استراتيجيات الحد من الفقر والاستراتيجيات المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية وأطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وخطط عمل البرامج القطرية.

الميزة النسبية	الشرح والأهمية
الحياد والتعددية اللذان هما من سمات الأمم المتحدة وعدم وجود أية مآرب سياسية	الحياد سمة تمكن الصندوق من استخدام معايير استثمارية موضوعية في تقرير الأنشطة التي سيضطلع بها ومن أداء دور قيادي في إيجاد فهم مشترك للاحتياجات القطاعية ومن القيام جنبا إلى جنب مع البرنامج الإنمائي بمعالجة القضايا الحساسة التي أحيانا ما تكون قضايا ذات حساسية سياسية وذلك لتحسين المناخ السياسي.
التنظيم المتوخى فيه إحراز نتائج والقابلية للمساءلة	متابعة سجل الرصد المنتظم والتقييم المستقل بالاستعانة بإطار واضح للنتائج الاستراتيجية. الأمر الذي يكفل الخضوع للمساءلة والاستفادة من الدروس والتدخل في التوقيت المناسب من أجل معالجة المشاكل وإحراز نتائج طيبة.

رؤية الصندوق للفترة الممتدة حتى عام ٢٠١٠: الاستثمار في أقل البلدان نموا تحقيقا للأهداف الإنمائية للألفية

٢٧ - سيقوم الصندوق خلال السنوات الخمس القادمة بمساعدة أقل البلدان نموا على المضي قُدما في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وإذ يجمع الصندوق بين ولايته المتمثلة في حفز الاستثمار في المشاريع الإنتاجية وميزة توفير الدعم التقني بأحدث أشكاله في المجالين المشهود له فيهما بالخبرة ألا وهما - التنمية المحلية وبناء قطاعات مالية تخدم الجميع - فهو سيتوسع في أنشطته لتلبي الطلب بالسرعة المطلوبة تحقيقا للأهداف الإنمائية للألفية في أقل البلدان نموا بحلول عام ٢٠١٥.

٢٨ - وسيظل السبيل الوحيد لإحراز نتائج يكون لها أثرها بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، هو عمل الصندوق مع شركائه وبخاصة البرنامج الإنمائي، على إنجاح الجهود الرامية إلى تطبيق الدروس والممارسات المثلى المنبثقة من نماذج السياسات العامة وذلك للتأثير على السياسات الوطنية وتشجيع الجهات الفاعلة العامة (الحكومة والجهات المانحة) والخاصة (الدوائر التجارية) على توسيع نطاق تلك النماذج - أي زيادة الاستثمار الاقتصادي المتسم بالكفاءة والفعالية - ومن ثم سيقوم الصندوق بمساعدة أقل البلدان نموا على تهيئة الظروف وإرساء القدرة وحشد ما يلزم من الموارد وإتاحة إمكانية الوصول إليها بما يزيد إلى حد كبير من فرص المواطنين - لا سيما الفقراء - للحصول على الخدمات المالية والوصول إلى الهياكل الاجتماعية الاقتصادية الأساسية من قبيل المياه النظيفة والصرف الصحي والطرق البرية الريفية والمدارس والمستوصفات. الأمر الذي سيكون له أثر مضاعف من حيث تزايد فرص الوصول إلى مختلف الخدمات التي تنبني عليها التنمية البشرية بجوانبها المتصلة بالتعليم والصحة

والبيئة (الغايات ٢-٧) وتهيئة الظروف لتحقيق تنمية اقتصادية قوية متواصلة تراعى فيها مصالح الفقراء مما يعد شرطا حيويا للقضاء على الفقر المدقع والجوع (الغاية ١).

٢٩ - وسوف يتسنى لأقل البلدان نموا قاطبة التي تستوفي معايير الاستثمار الأساسية الاستفادة من خبرة الصندوق واستثماراته. فبحلول عام ٢٠١٠ سيكون الصندوق قد وسّع من نطاق الدعم الذي يوفره لبرامج التنمية المحلية ليشمل ٤٠ بلدا من البلدان آنفة الذكر ومن نطاق دعمه لعملية بناء قطاعات مالية تخدم الجميع ليشمل ما لا يقل عن ٢٥ بلدا من تلك البلدان ليزيد بذلك إلى حد كبير من الدعم الذي يقدمه من أجل تنفيذ الخطة الواردة في التقرير المتعلق بمشروع الألفية بما يحقق الأهداف الإنمائية للألفية وبرنامج عمل بروكسل لصالح أقل البلدان نموا. ومن خلال البرامج التي ينفِّذها الصندوق مع شركائه ستتاح لعدد إضافي يقدر بزهاء ١٧ مليون امرأة ورجل فرص الحصول على الخدمات الاجتماعية - الاقتصادية و/أو المالية الأساسية؛ وسيستفيد الكثيرون غيرهم بطريقة غير مباشرة من رفع مستوى الأنشطة. وسيُستمد معظم الموارد اللازمة لتمويل هذا التوسع من التبرعات لبرامج الصندوق وهي تبرعات يحتذبها سجل المتابعة والبرمجة الرفيعة المستوى في الصندوق والاعتراف بالقيمة المضافة التي تعود بها استراتيجية الصندوق على الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في أقل البلدان نموا حيث يوجد طلب حقيقي على البرامج يواكبه التمويل الكافي وحيث خطوط الخدمات الجديدة تستفيد من المزايا النسبية التي يتمتع بها الصندوق.

٣٠ - والواقع أن أهداف الصندوق الاستراتيجية، بصيغتها المبينة في إطار النتائج الاستراتيجي الخاص به للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٧ (انظر المرفق ١) تكمل النتائج التي يسعى البرنامج الإنمائي إلى تحقيقها في مجال التنمية على النمو المحدد في الإطار التمويلي المتعدد السنوات للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧ الذي يجسد الشراكة العملية التكاملية بين المنظمتين.

التنمية: الأهداف والاستراتيجية حتى عام ٢٠١٠

٣١ - سيظل الصندوق يؤدي دورا قياديا مشهود به في عملية إلغاء المركزية وتحقيق التنمية المحلية وسيعزز نماذجه المتعلقة بسياسات التنمية المحلية بحيث تحدث، من المنظور المحلي، أثرا كبيرا فيما يتصل ببلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وبزيادة فعالية وكفاءة توفير الهياكل والخدمات الأساسية على الصعيد المحلي سيؤدي الدعم المقدم من الصندوق إلى زيادة فرص الوصول إلى الهياكل والخدمات الاجتماعية الاقتصادية الأساسية ويساعد على تهيئة الظروف لتحقيق تنمية اقتصادية محلية قوية تراعى فيها مصالح الفقراء وتستفيد منها المرأة والرجل على قدم المساواة. وخلال السنوات الخمس القادمة، سيعمل الصندوق على زيادة استفادة أقل

البلدان نموا من خدماته المقدمة لها في مجال التنمية المحلية وتقوية أثر تلك الخدمات على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وذلك عن طريق ما يلي:

(أ) توسيع نطاق الدعم ليشمل مزيدا من أقل البلدان نموا بحيث يرتفع عدد البلدان المشمولة به في الوقت الراهن من ٢٥ بلدا إلى ٤٠ بلدا على أقل تقدير؛

(ب) زيادة الاستثمار في برامج التنمية المحلية بما لا يقل في المتوسط عن ٥ ملايين دولار للمشروع الواحد لكفالة أن تكون النماذج قابلة للتطويع وأن يكون للجهود المبذولة تحقيقا للأهداف الإنمائية للألفية وقع محلي أكبر في مجالات البرامج النموذجية مما يعود بالنفع مباشرة على ١٢ مليون رجل وامرأة من الفقراء ومنخفضي الدخل وعلى الكثيرين غيرهم بشكل غير مباشر من خلال توسيع نطاق النماذج؛

(ج) زيادة قدرة نماذج الصندوق على توسيع نطاق الأنشطة وتحقيق الأثر المنشود من السياسات العامة بأقصى قدر ممكن حيثما توافرت إمكانية أن يقدم الصندوق دعما يكون له وقع كبير فيما يتصل بالأهداف الإنمائية للألفية؛

(د) تعزيز الشراكات مع المنظمات الكبرى المتعددة الأطراف والثنائية من أجل تنمية الأعمال وتقاسم التكاليف وتبادل المعارف وإحراز تقدم في الجهود الرامية إلى تحقيق المواءمة والفعالية والكفاءة في الأمم المتحدة؛

(هـ) الاستفادة من الزيادة في التمويل المقدم من الشركاء: العمل في ضوء النمو المطرد الذي شهدته مؤخرا عملية حشد التبرعات على أن يوفر الشركاء، على مر الوقت، ما يلزم البرامج التي سيُضطلع بها مستقبلا من تمويل مشترك بنسبة ٣٠٠ في المائة ليصل بذلك مستوى الشراكة والموارد التي يستند إليها في نماذج السياسات العامة التي يضعها الصندوق الحد الأمثل مما يعزز بالتالي إمكانية توسيع نطاق النماذج المذكورة وتحقيق الأثر المنشود من تلك السياسات.

٣٢ - تشكِّل المجتمعات المحلية الريفية الفقيرة وأجهزة الحكم المحلي العملاء الرئيسيين لبرامج التنمية المحلية في أقل البلدان نموا الذين يلتمسون الدعم من الصندوق لأغراض التنمية المحلية. وتتولى السلطات المحلية تنفيذ نماذج برامج للتنمية المحلية يتبناها المستفيدون منها تماما ويتولون تسييرها؛ ويسلط الضوء في تلك النماذج على أهمية المشاركة المحلية في تخطيط البرامج وتنفيذها. ويعد نجاح النماذج المذكورة وقابليتها للاستدامة في جانب كبير منه انعكاسا للمنتج الذي تراعى فيه اهتمامات العملاء.

٣٣ - ويهدف الصندوق إلى مساعدة أقل البلدان نموا على تحقيق التنمية المحلية التي تعد عنصرا حيويا للوفاء بالأهداف الإنمائية للألفية وتحقيقا لهذا الهدف سيوفر المنتجات والخدمات التالية:

(أ) نموذج السياسات المتعلقة ببرامج التنمية المحلية، وهو منتج من ابتكار الصندوق.

(ب) تصعيد الأنشطة: تحقيق الأثر المنشود من السياسات العامة وتكرارها - سيجري الاستفادة من برامج التنمية المحلية في تنوير الحوار الوطني بشأن السياسات الرامية إلى تحقيق اللامركزية والتأثير فيه وتشجيع الحكومات وسائر الشركاء الإنمائيين على تكرار تلك البرامج. وسيساعد الصندوق، عند الطلب، في عملية وضع السياسات الوطنية والأطر التنظيمية/القانونية.

(ج) توفير الخدمات الاستشارية الفنية لمكاتب البرنامج الإنمائي القطرية في أقل البلدان نموا وذلك فيما يتصل بتحقيق اللامركزية والتنمية المحلية.

(د) توليد المعارف وتبادلها: تبادل وثائق الصندوق والخبرات التي تراكمت لديه من خلال برامج التنمية المحلية في منتديات الحوار فيما بين بلدان الجنوب ومع الشركاء وأصحاب المصلحة الرئيسيين. الأمر الذي يشكِّل إسهاما في مجموعة المعارف المتعلقة باللامركزية والتنمية المحلية ويكفل لأنشطة الصندوق سمة التفوق.

(هـ) الابتكارات المبنية على نموذج برامج التنمية المحلية: يستحدث الصندوق نماذج مبتكرة الهدف منها النهوض بالتنمية الاقتصادية المحلية التي تراعى فيها مصالح الفقراء ويشارك فيها القطاع الخاص المحلي. وتركِّز برامج أخرى من برامج التنمية المحلية تحديدا على الإدارة البيئية المحلية بالاستعانة بالخبرة العريضة التي اكتسبها الصندوق في منطقة الساحل.

التمويل المتناهي الصغر: الأهداف والاستراتيجية للفترة الممتدة حتى عام ٢٠١٠

٣٤ - ''إن التحدي الكبير الماثل أمامنا هو التصدي للمعوقات التي تُقصي الناس عن المشاركة الكاملة في القطاع المالي ... ومعا، يمكننا بل ويجب علينا بناء قطاعات مالية تخدم جميع الناس وتساعدهم على تحسين أحوالهم''(٨).

(٨) جاء ذلك على لسان كوفي عنان الأمين العام للأمم المتحدة وهو يعلن عام ٢٠٠٥ سنة دولية للائتمان المتناهي الصغر.

٣٥ - وسيكون للصندوق تأثير مباشر من حيث زيادة فرص الوصول إلى الخدمات المالية المستدامة كما أنه سيكون له تأثير غير مباشر، من خلال حفز التنمية الاقتصادية القوية التي تراعي مصالح الفقراء وذلك بزيادة معدل توافر الخدمات المالية للأسر المعيشية المنخفضة الدخل والمرأة بوجه خاص فضلا عن المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة الحجم. وخلال السنوات الخمس القادمة سيزيد الصندوق من الخدمات التي يوفرها لأقل البلدان نموا في مجال التمويل المتناهي الصغر وسيعزز أثر تلك الخدمات على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية عن طريق ما يلي:

(أ) تقديم الدعم لما لا يقل عن ٢٥ بلدا من أقل البلدان نموا لمساعدتها على إنشاء الهياكل الأساسية المالية التي ستوفر الخدمات المالية لغالبية الأسر المعيشية الفقيرة والمنخفضة الدخل وللمشاريع المتناهية الصغر والصغيرة الحجم بما يعود بالنفع بوجه خاص على المرأة.

(ب) تركيز استثماراته وأنشطته على دعم تنمية قطاعات التمويل المتناهي الصغر في مرحلتي إرساء أسس العمل أو بدئه.

(ج) تصميم كل نشاط بحيث يلبي احتياجات كل بلد تحديدا ويناسب مستوى التنمية القطاعية لديه. وسيعمل الصندوق على استجلاء العقبات التي تواجهها الجهات التي توفر التمويل المتناهي الصغر أو الثغرات في الهيكل الأساسي الداعم لهذا القطاع أو العقبات السياسية والقانونية والتنظيمية التي تحول دون الحصول على الخدمات المالية.

(د) إقامة شراكة مع البرنامج الإنمائي تساعد الحكومات والمصارف المركزية والجهات المانحة وأصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين في أقل البلدان نموا على إرساء استراتيجيات وسياسات وطنية والاضطلاع بأنشطة تهدف إلى تطوير قطاع مالي يخدم الجميع.

(هـ) توفير الدعم في مجالي بناء القدرات والمشاريع الإنتاجية بما يساعد مؤسسات التمويل المتناهي الصغر على إرساء معدل مستدام لتغطية الأنشطة المندرجة في نطاق قدرتها على الصعيد الوطني والقيام في الوقت نفسه بحشد مصادر أخرى للتمويل من بينها رأس المال التجاري. وسيوفر الصندوق الدعم في مجال بناء القدرات والدعم الرأسمالي لما لا يقل عن ٥٠ من مؤسسات التمويل الصغير التي سيتوفر لديها بحلول عام ٢٠١٠ قاعدة من العملاء الذين يزاولون أنشطة تجارية يربو عددهم على خمسة ملايين عميل.

(و) الاستفادة من الزيادة في التمويل المقدم من الشركاء – كفالة أن يوفر الشركاء ما لا يقل عن ٢٠٠ في المائة من التمويل المشترك اللازم للبرامج التي سيضطلع بها مستقبلا.

٣٦ – أما عن عملاء الصندوق الرئيسيين طالبي الدعم في مجال التمويل المتناهي الصغر في أقل البلدان نموا فهم الفقراء ومنخفضو الدخل، لا سيما النساء، الذين يحتاجون إلى منفذ إلى الخدمات المالية. ومن بين العملاء الآخرين صناعة التمويل المتناهي الصغر والمصارف المركزية وحكومات أقل البلدان نموا والمكاتب القطرية للبرنامج الإنمائي والجهات المانحة والمستثمرون الآخرون.

٣٧ – ويهدف الصندوق إلى مساعدة أقل البلدان نموا على بناء القطاعات المالية التي تخدم الجميع والتي تعد ضرورة حيوية لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية وسوف يحقق ذلك بتوفير الخدمات والمنتجات التالية:

(أ) الاستثمار في مؤسسات التمويل المتناهي الصغر، وتكوين قيادات يمكن أن تتولى زمام الأمور في الأسواق وبناء قطاعات للتمويل المتناهي الصغر التنافسي – يستثمر الصندوق في طائفة متنوعة من المؤسسات تخدم العملاء الفقراء ومنخفضي الدخل وتمدهم برأس المال وتبني قدرتهم المؤسسية. وسيظل برنامج مايكرو ستارت الذي ابتكره الصندوق المنتَج الرئيسي المستخدم في بناء مؤسسات للتمويل المتناهي الصغر ''يمكن الاستثمار فيها'' مما يشمل الاستعانة بالجهات المقدمة للخدمات التقنية التي أثبتت قدرة على توفير تمويل متناهي الصغر قابل للاستدامة.

(ب) الاستثمار في تهيئة بيئة مؤدية لتنمية قطاع مالي يخدم الجميع – يشمل هذا النشاط توفير الدعم من أجل وضع أطر قانونية وتنظيمية تمكينية وبناء قدرات موظفي المصارف المركزية المسؤولين عن الإشراف على قطاعات التمويل الصغير في الهياكل الأساسية الداعمة لتلك الصناعة من قبيل القدرة على الربط الشبكي ومراجعة الحسابات.

(ج) وضع السياسات والاستراتيجيات والبرامج الوطنية – تحدد التقييمات القطاعية القيود والفرص غير المستغلة مما يلزم معالجته لتطوير قطاعات مالية تخدم الجميع. وسيساعد الصندوق، حيثما اقتضت الحاجة، في وضع سياسات واستراتيجيات وطنية تعبِّر عن رؤية مشتركة.

(د) توليد المعارف وتبادلها – يقود الصندوق ومكتب تمويل التنمية بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة عملية ذات أبعاد عالمية الهدف منها التعرف على المعوقات واستجلاء الفرص من أجل تعزيز القطاعات المالية التي تخدم الجميع. وبدعم

من فريق مشترك بين الوكالات يضم ممثلين عن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة العمل الدولية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية فضلا عن الدعم المتمثل في مدخلات مقدمة من خبراء القطاع المالي سيظل – البحث المعروف ''بالكتيب الأزرق المتعلق ببناء قطاعات مالية تخدم الجميع'' دليلا يهتدى به في وضع خطط العمل على الصعيد القطري. وسيواصل الصندوق تحديث هذا البحث بصفة دورية.

(هـ) سيواصل الصندوق تأدية دور مستشار البرنامج الإنمائي في مجال السياسات العامة المتعلقة بالتمويل المتناهي الصغر ليمثل بذلك البرنامج في الفريق الاستشاري لمساعدة أكثر الناس فقرا ويقدم العون في مجال السياسات العامة لمكتب مدير البرنامج.

استراتيجية تنمية أعمال الصندوق

٣٨ – للمعاونة على إنجاز خطة أعمال الصندوق وتحقيق التوسع السريع في قدرته على تلبية طلب أقل البلدان نموا على خدماته وزيادة الرقعة الجغرافية التي تغطيها أنشطته وزيادة حجم استثماراته في البلدان سالفة الذكر، سيضع الصندوق استراتيجية شاملة لتنمية أعماله خلال عام ٢٠٠٥. وستتألف هذه الاستراتيجية المتكاملة من استراتيجيات مترابطة تهدف إلى إقامة الشراكات وإبراز اسم الصندوق والنهوض بالاتصالات وتعبئة الموارد بما يمكّن الصندوق من الاستفادة من فرص محددة لتنمية أعماله من قبيل الفرص المبينة أدناه:

(أ) توافر فرص بارزة لزيادة الوعي باحتياجات أقل البلدان نموا وترسيخ مكانة الصندوق كشريك مفضل يتبع استراتيجيات تسهم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في أقل البلدان نموا وفي توفير الدعم المالي اللازم للصندوق في هذا الصدد. وتشمل المناسبات المحددة الأهداف قمة الألفية التي ستُعقد في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ والسنة الدولية للائتمان المتناهي الصغر التي سيُحتفل بها في عام ٢٠٠٥ ويشترك في تنسيقها الصندوق وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية؛ واستعراض منتصف المدة لبرنامج عمل بروكسل المقرر إجراؤه عام ٢٠٠٦. وسيجري تقييم منتديات أخرى، من بينها منتديات غير تقليدية مثل اجتماعات قمة مجموعة البلدان الثمانية والمنتدى الاقتصادي العالمي، للوقوف على إمكاناتها في هذا الصدد.

(ب) تبوء الصندوق مكانة تسمح له بأداء دوره كأداة لتنفيذ الجوانب الرئيسية من خطة العمل الواردة في التقرير المتعلق بمشروع الألفية المعنون الاستثمار في التنمية، في أقل البلدان نموا وبرنامج عمل بروكسل لصالح أقل البلدان نموا ليسهم بذلك في مبادرات التنمية الإقليمية مثل الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وفي صياغة حلول عملية لتنفيذ

استراتيجيات الحد من الفقر وخطط العمل المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية على الصعيد المحلي في أقل البلدان نموا.

(ج) تمتع الصندوق بتأييد سياسي قوي من جانب أقل البلدان نموا ومجموعة الـ ٧٧ يمكن الاستفادة منه في استجلاب موارد جديدة من المانحين التقليديين وغير التقليديين لتمويل الاستثمارات في أقل البلدان نموا.

(د) تزايد اهتمام المانحين بالتمويل المشترك وبتوفير تبرعات لبرامج التنمية المحلية والتمويل المتناهي الصغر التي يضطلع بها الصندوق.

(هـ) توافر إمكانيات إقامة شراكة مع البرنامج الإنمائي اغتناما للعديد من الفرص المشار إليها أعلاه، فضلا عن إقامة شراكات استراتيجية محددة مع المكاتب الإقليمية ومراكز الخدمات الإقليمية والمكتب المعني بمنع الأزمات والإنعاش ومكتب السياسات الإنمائية والوحدة الخاصة المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والمكاتب القطرية.

٣٩ - وبحلول منتصف عام ٢٠٠٥، ستكون استراتيجية الصندوق الرامية إلى إبراز اسمه والنهوض بالاتصالات قد وُضعت بما يدعم خطة أعمال الصندوق الجديدة ويزوده بوسائل لاستغلال الفرص المبينة أعلاه. أما الهدف، فهو تطوير الأنشطة الرامية إلى إبراز اسم الصندوق والنهوض بالاتصالات باعتبار ذلك أداة قوية لتعبئة الموارد وتوزيعها. فأولا، ستكفل الاستراتيجية وضوح مكانة الصندوق بوصفه صندوقا تابعا للأمم المتحدة يستثمر في أقل البلدان نموا ومشهود له بقيمته المضافة وإسهامه في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ثانيا، ستيسر الاستراتيجية تبادل المعارف التي ستتولد من خلال العمل المشترك بين البرنامج الإنمائي والصندوق في مجالي التنمية المحلية وبناء قطاعات مالية تخدم الجميع. وسوف تُدرج عملية متابعة أنشطة الدعوة المتصلة بالسنة الدولية للائتمان المتناهي الصغر، في الاستراتيجية في عام ٢٠٠٦.

٤٠ - وستهدف الاستراتيجية التي سيتبعها الصندوق في تعبئة الموارد إلى كفالة زيادة إمكانيات حصول الصندوق على موارد برنامجية متعددة السنوات يمكن التنبؤ بها ليُستعان بها في البرامج المضطلع بها على الصعيد العالمي وفي برامج محددة على الصعيد القطري. وإذ يدرك الصندوق أن تغير أولويات المساعدة الإنمائية الرسمية لدى بعض المانحين الرئيسيين أفضى إلى انخفاض مستوى الموارد الأساسية وتقلص معدل تقاسم الأعباء فيما بين الجهات المانحة بمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية، فإنه بحلول منتصف عام ٢٠٠٥ سيكون قد أنشأ صندوقا استئمانيا تابعا له للاستثمار في أقل البلدان نموا. وبمرور الزمن، سيحل هذا الصندوق الأخير الذي يُقترح تزويده بنافذة عالمية ونوافذ إقليمية وقطرية يمكن

استبدالها بنوافذ مساوية لها في القيمة، محل موارد الصندوق الأساسية التي تشكل حاليا المصدر الرئيسي للتمويل المتعدد السنوات الممكن التنبؤ به والمستخدم في الاستثمار في أقل البلدان نموا. وسوف تجسد فئات خدمات الصندوق إطار النتائج الاستراتيجي الخاص به وسيجري ترشيدها في ظل الشراكات بين البرنامج الإنمائي والصندوق داخل الإطار التمويلي المتعدد السنوات.

٤١ - وسيقوم البرنامج الإنمائي بمعاونة الصندوق على حشد الموارد اللازمة للصندوق الاستئماني للاستثمار في أقل البلدان نموا ولمبادرات عالمية وإقليمية محددة من قبيل الشراكة بين الصندوق والبرنامج الإنمائي الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية محليا والشراكات القائمة بين الصندوق ومكاتب البرنامج الإنمائي الإقليمية في ظل نهج التنمية القطاعية المتبع في بناء قطاعات مالية تخدم الجميع. وسيجري الترويج لبرامج الصندوق جنبا إلى جنب مع البرامج الأخرى التي يضطلع بها البرنامج الإنمائي مثل برنامجي بناء القدرات بحلول عام ٢٠١٥ ومتطوعي الأمم المتحدة ومبادرات إقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص على الصعيد المحلي ليتعرف بذلك المانحون ومنظومة الأمم المتحدة بأسرها من خلال مجموعة البرنامج الإنمائي على مجموعة متكاملة من الخدمات تنصب على مجالات محددة. وسيجري دعم الترتيبات المعمول بها في المقر فيما يتصل بالأنشطة المشتركة الرامية إلى تعبئة الموارد غير الأساسية، وذلك بزيادة قدرة الصندوق على تعبئة الموارد زيادة ملموسة.

٤٢ - وللمعاونة على تعبئة الموارد على الصعيد القطري، سيستقدم الصندوق خبراء فنيين للمشاركة في إجراء تقييمات للاحتياجات الخاصة بالأهداف الإنمائية للألفية والاحتياجات في مرحلة ما بعد الأزمات في أقل البلدان نموا التي تطلب خدماته. وستتيح تلك الخدمات الفرصة لإجراء تحليل مفصل لخيارات الاستثمارات المحلية في المجالات التي يتمتع فيها الصندوق بميزة نسبية وستسمح بتخطيط الموارد وتعبئتها توطئة لإمكانية الاضطلاع ببرامج متابعة. وفضلا عن ذلك، يتوافر لدى الصندوق الاستعداد لمساعدة الحكومات في أقل البلدان نموا، عادة في ظل الشراكة مع البرنامج الإنمائي، وذلك بمدها بالمشورة الفنية المتخصصة وبالدعم التشغيلي من أجل تنفيذ البرامج الممولة من جهات أخرى، وبخاصة المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف.

٤٣ - وتيسيرا لتوفير التمويل غير الأساسي لبرامج محددة مشتركة بين البرنامج الإنمائي والصندوق يضطلع بها على الصعيد القطري، يجري تعديل نظام حوافز تعبئة الموارد لكفالة انعكاس عملية تعبئة الموارد غير الأساسية التي يضطلع بها الصندوق على الصعيد القطري في تقييم أداء المكتب القطري القائم بالتعبئة اعتبارا من عام ٢٠٠٥. وسيواصل الصندوق

استخدام الإيرادات الخارجة عن الميزانية المتأتية من الموارد غير الأساسية في تمويل عدد كبير من موظفيه على صعيد المكاتب القطرية.

٤٤ - وبالإضافة إلى التمويل غير الأساسي سيعمل الصندوق جاهدا على حشد التمويل من جهات مانحة أخرى ومن الحكومات والقطاع الخاص دعما للأهداف البرنامجية. الأمر الذي قد يشمل الحصول على التمويل من البرنامج الإنمائي من أجل الجزء المتعلق ببناء القدرات في البرامج المشتركة؛ والحصول على التمويل المشترك من الشركاء الوطنيين وذلك لكفالة دعم الميزانيات للتنمية المحلية؛ وحشد تمويل مواز من جهات مانحة أخرى ومن المصارف الإنمائية والقطاع الخاص لأغراض الاستثمار في مؤسسات التمويل المتناهي الصغر؛ وتوسيع نطاق برامج التنمية المحلية وتكرارها.

٤٥ - وسيعاد النظر في آليات استرداد تكاليف الخدمات الفنية التي يوفرها الصندوق للبرنامج الإنمائي وذلك لكفالة البراعة في استخدام قدرة الصندوق على إسداء المشورة الفنية التخصصية بما يعود بالنفع على البرامج المشتركة بين البرنامج الإنمائي والصندوق المضطلع بها في أقل البلدان نموا. وسيجري تمويل تكاليف الخبرة الفنية التي يوفرها الصندوق من برامج يستند فيها إلى صيغة لتقدير التكاليف يتفق عليها بين البرنامج الإنمائي والصندوق في إطار الشراكة بينهما على الصعد القطرية أو الإقليمية أو العالمية. ولن تقدم أي خدمات فنية مباشرة على الصعيد القطري لبلدان لا تنتمي لفئة أقل البلدان نموا إلا بصفة استثنائية، أي إذا ارتأى أن للنشاط أهمية استراتيجية بالنسبة للأمم المتحدة أو لكفالة أن يظل الصندوق متفوقا في مجالي الخدمات التي يقدمها وشريطة أن يرهن النشاط باسترداد جميع التكاليف.

استراتيجية الإدارة بغرض إحراز نتائج

٤٦ - لن يتوقف تحقيق خطة أعمال الصندوق الطموحة على توليد مزيد من الأعمال فحسب بل وسيرهن أيضا وبصورة بالغة الأهمية، بترجمة البرامج والفرص المتاحة في مجال الأعمال إلى نتائج ملموسة في ميدان التنمية. أما عن الأدوات التي يستخدمها الصندوق في الإدارة من أجل إحراز النتائج وفي توفير الحوافز لكفالة فعالية أداء المؤسسة فتشمل:

(أ) رصد أداء البرامج وأداء المؤسسة في ظل التقييم الذاتي وفقا لإطار النتائج الاستراتيجي الخاص بالصندوق والذي يجري إطلاع المجلس التنفيذي عليه في التقرير السنوي الذي يركز على النتائج؛

(ب) كفالة المساءلة عن النتائج من خلال التقييم المستقل؛

(ج) إجراء مراجعة داخلية وخارجية للحسابات، وهي مهمة يتولاها البرنامج الإنمائي؛

(هـ) اتباع نظام في تقييم أداء الموظفين يربط أداء فرادى الموظفين بفعالية أداء المؤسسة والأداء في مجال التنمية.

٤٧ - والصندوق بصدد وضع استراتيجية متكاملة ومتماسكة في مجال الإدارة من أجل إحراز نتائج تدعم خطة أعماله الجديدة في عام ٢٠٠٥ ويستند فيها إلى الطائفة العريضة من نظم الإدارة على أساس النتائج القائمة حاليا لدى مجموعة البرنامج الإنمائي وغيرها من الأدوات المتاحة فيما يتصل بأفضل الممارسات. وستشمل الاستراتيجية تنقيح نظم التقييم والرصد والإبلاغ في سياق إطار النتائج الاستراتيجي بما يزيد من القيمة المضافة والجدوى الاستراتيجية لكل من الصندوق وشركائه الخارجيين.

٤٨ - ويسعى الصندوق، بعد أن أجرى استعراضا داخليا لمهام التقييم لديه، إلى الحصول على موافقة المجلس التنفيذي على إدخال تنقيحات على السياسة التي يتبعها في هذا الصدد. حيث يتوخى تعديل السياسة الحالية وقوامها إجراء تقييمات إلزامية مستقلة لجميع البرامج التي تزيد تكلفتها عن مليون دولار في منتصف مدة البرنامج ونهايتها وذلك على النحو التالي:

(أ) سعيا إلى كفالة الاتساق مع قواعد ومعايير التقييم في منظومة الأمم المتحدة[٩] سيوضع في سياق مهمة التقييم بالصندوق حد للتقييمات الإلزامية النهائية التي تجرى لجميع البرامج التي تزيد تكلفتها عن مليون دولار وسيتم التركيز بدلا من ذلك على '١' المساءلة أمام الشركاء الرئيسيين عن طريق قياس مدى إسهام الصندوق في تحقيق فعالية التنمية في ضوء النتائج المتوخى إحرازها في مجال التنمية على النحو المبين في إطار النتائج الاستراتيجي وذلك باستخدام مجموعة من أدوات التقييم من بينها تقييمات النتائج؛ و '٢' إجراء تقييمات استراتيجية تلبية لطلب أصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين.

(ب) سيتولى موظفو البرامج إجراء تقييمات منتصف المدة التي تعتبر أداة لها قيمتها بالنسبة لمؤسسة ريادية مثل الصندوق.

فإن وافق المجلس التنفيذي على هذا الاقتراح ستوضع، استنادا لتلك المبادئ، سياسة منقحة ليتبعها الصندوق في مجال التقييم.

(٩) يعكف على إعدادها فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم.

٤٩ - ثانيا، بالنسبة للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦، يلتمس الصندوق الموافقة على إدخال التجديدات التالية على نظام الرصد والإبلاغ:

(أ) زيادة فعالية النظام الذي يتبعه الصندوق في تقارير الأداء المرفوعة إلى المجلس التنفيذي بحيث تركز على نتائج البرامج (انظر المرفق الأول) ويستدل منها على مدى استخدام نتائج العمل المنجز في تحليل إسهامات الصندوق تحديدا في تحقيق النتائج البرنامجية. وتصنف تقارير الأداء حسب نوع الجنس حيثما انطبق ذلك.

(ب) وسيعتمد الصندوق نظام مضاهاة النتائج المحرزة بالأهداف المحددة ومنهجية متابعة أداء المنظمة والإبلاغ عنه المعمول بهما في البرنامج الإنمائي ويكيفهما حسب مقتضيات الحال لديه. الأمر الذي سيساعد على ترشيد النظم المستخدمة في تقييم فعالية المؤسسة على الصعيد المتعدد الأطراف وذلك بالاستعانة بالمصادر العامة للمعلومات من قبيل الاستبيان المتعلق بالمنتجات والخدمات في المقر واستطلاع رأي عموم الموظفين وأطلس.

باء - ترتيبات التنفيذ

ترتيبات الإدارة والتنظيم على صعيد المؤسسة

٥٠ - تماشيا مع مقرر المجلس التنفيذي ٢٠٠٥/٥ سيظل الصندوق بحكم الولاية التشريعية التي أسندتها إليه الجمعية العامة في عام ١٩٦٦ كيانا قانونيا مستقلا يحتفظ بولايته المتمثلة في الاستثمار في المشاريع الإنتاجية وبمزاياه النسبية الأخرى المبينة أعلاه. واستجابة للدعوة إلى مواصلة تدعيم الأمم المتحدة سيسعى الصندوق إلى التقارب بقدر أكبر مع البرنامج الإنمائي من الناحية المالية وفقا للترتيبات القانونية والترتيبات الخاصة بالميزانية البرنامجية الموجزة أدناه.

٥١ - ويذكر أن مدير البرنامج الإنمائي هو المدير الإداري للصندوق وهو يقدم تقاريره عن الصندوق إلى المجلس التنفيذي للبرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية. وعلى الصعيد القطري، يتولى تمثيل الصندوق ممثل البرنامج الإنمائي المقيم أو غيره حسبما يتقرر في ضوء الترتيبات الإدارية الجديدة التي تأخذ بها منظومة الأمم المتحدة على الصعيد القطري وهي الترتيبات الوارد بيانها في خطة الأمين العام لإصلاح الأمم المتحدة. ويتولى الأمين التنفيذي للصندوق مسؤولية تصريف الشؤون الإدارية.

٥٢ - وسينخرط الصندوق في ترتيبات الإدارة والبرمجة المعمول بها في الأمم المتحدة من خلال نظام المنسقين المقيمين وذلك على الصعيد القطري ومن خلال مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية على صعيد المقر.

الهيكل التنظيمي وترتيبات التزويد بالموظفين

٥٣ - واستنادا إلى الرؤية الموضحة في خطة الأعمال، يعيد الصندوق تشكيل هيكله التنظيمي ليتماشى مع ما يلي:

(أ) توسيع نطاق وجوده النشط في أقل البلدان نموا في مواكبة للاتجاه التصاعدي المتوقع في عدد أقل البلدان نموا التي يضطلع فيها الصندوق ببرامج.

(ب) زيادة الأخذ باللامركزية على الصعيدين الإقليمي والقطري لكفالة التركيز بقدر أكبر على العملاء في ظل تواجد موظفي الصندوق مع موظفي البرنامج الإنمائي داخل المكاتب والمراكز القطرية والإقليمية.

(ج) ترشيد هيكل المقر، بقصره على ما يلزم للإدارة الاستراتيجية ولعملية وضع السياسات عموما؛ ولتنمية الأعمال (الاتصالات الخارجية والشراكات الاستراتيجية وحشد الموارد)؛ ولإدارة البرامج وحافظة المشاريع والمعارف؛ وكفالة فعالية الأداء عموما والنزاهة المالية والمساءلة عن النتائج.

(د) إقامة شراكة قوية محددة المعالم تماما مع البرنامج الإنمائي بما يمكن البرنامج الإنمائي والصندوق من استغلال فرص تعزيز الكفاءة والفعالية بشكل منهاجي داخل منظومة الأمم المتحدة تماشيا مع خطة المواءمة والتبسيط الأوسع نطاقا وعملية إصلاح الأمم المتحدة.

(هـ) ضرورة كفالة القدرة المالية التي تضمن للمنظمة الاستمرار في أنشطتها وذلك من خلال هيكل يتوافر له التمويل ويتسم بقدر كاف من المرونة يسمح بتعديله وتوسيع نطاقه دعما للزيادة المتوقعة في أنشطة الصندوق وقاعدة موارده.

وستتاح للمجلس التنفيذي على حده تفاصيل الهيكل التنظيمي وترتيبات التزويد بالموظفين.

الترتيبات المتعلقة بالميزانية

٥٤ - تجسد خطة أعمال الصندوق عملية مواءمة برامجه مع الإطار التمويلي المتعدد السنوات للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧، وتحديدا مع فئات الخدمات ١-٣ (مبادرات الحد من الفقر على الصعيد المحلي بما في ذلك التمويل المتناهي الصغر)، و ١-٥ (تنمية القطاع الخاص) و ٢-٦ (الأخذ باللامركزية وتطوير أجهزة الحكم المحلي والتنمية الحضرية/الريفية). مما يمكن البرنامج الإنمائي والصندوق من العمل بهمة على تشجيع البرمجة المشتركة بينهما على الصعد القطري والإقليمي والعالمي وتعزيزها. ومن ثم يمكن إرساء صلة مباشرة بين فئات

الخدمات المندرجة في الإطار التمويلي المتعدد السنوات والاعتمادات المخصصة للصندوق في إطار ترتيبات البرنامج الإنمائي المتعلقة بالميزانية والبرمجة.

٥٥ - واستجابة للدعوة إلى مواصلة تدعيم الأمم المتحدة، سيجري إدماج ميزانية الصندوق لفترة السنتين في صلب الميزانية البرنامجية للبرنامج الإنمائي لفترة السنتين وذلك اعتبارا من الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ فصاعدا. وحيث أن حالة التمويل الأساسي لدى البرنامج الإنمائي لم تصل بعد، رغم تحسنها، إلى المستوى الأمثل، سيقتصر التمويل المرصود في ميزانية فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ على تغطية التكاليف الإدارية للصندوق وهي تقدر بزهاء خمسة ملايين دولار سنويا. ويؤمل أن يعبر المانحون عن إدراكهم لهذا الالتزام الإضافي الواقع على عاتق البرنامج الإنمائي، بالعمل على زيادة التمويل المقدم له بما يتناسب مع الالتزام المشار إليه. ولعل المجلس التنفيذي يود أن ينظر في مدى إمكانية أن يزيد البرنامج الإنمائي التمويل المباشر المقدم للصندوق، سواء لأغراض دعم البرامج أو الدعم الإداري، أو لكليهما، وذلك في إطار إعداد الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ وترتيبات البرمجة للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١.

٥٦ - ويجري العمل على استنباط طرائق مناسبة تكفل للصندوق إمكانية الحصول بسهولة على ما قد يحتاجه من تمويل لعملياته التي تعتبر جزءا من الميزانية البرنامجية للبرنامج الإنمائي. ومن المفروض أيضا أن تكفل تلك الترتيبات، بمجرد وضعها في صيغتها النهائية، وجود آليات مخولة سلطة اعتماد تلك الموارد مباشرة بما يكفل فعالية العمليات ووضوح جهات المساءلة.

٥٧ - وتكميلا للتمويل المقدم من البرنامج الإنمائي من أجل تغطية التكاليف الإدارية، سيمول الصندوق، من موارد برامجه، أي وظائف إضافية تحت بند دعم البرامج، لا سيما على الصعيد القطري، وسيعمل جاهدا، حيثما كان ذلك مناسبا على إيجاد صيغة لتقاسم التكاليف مع البرنامج الإنمائي في سياق التعاون الإقليمي.

٥٨ - أما عن تمويل وجود الصندوق على الصعيد القطري وأي وظائف إضافية تنظيمية وإدارية تلزم لدعم تنفيذ البرامج الممولة من الموارد غير الأساسية فسيستمد من الموارد الخارجة عن الميزانية. وسيجري تدبير تلك الموارد بتحميل نسبة مئوية، على جميع موارد البرامج الأساسية وغير الأساسية بما يكفل التناسب التام بين الموارد الأساسية وغير الأساسية وستجري مواءمتها مع سياسة البرنامج الإنمائي لاسترداد التكاليف. وبالإضافة إلى ذلك، ستقيد في هذا الحساب أي إيرادات خارجة عن الميزانية تتأتى من الخدمات التي يوفرها

الصندوق بوصفه وكالة مسؤولة عن التنفيذ أو وكالة منفذة تابعة للبرنامج الإنمائي أو أي إيرادات تتأتى من مصادر أخرى.

٥٩ - وسيستفيد الصندوق من شراكته الممتازة مع البرنامج الإنمائي في النهوض بعملية الترشيد والمواءمة وفي إحراز مزيد من التقدم فيما يتصل بكفالة فعالية الأداء. ويجري إعداد الشكل المناسب لاسترداد تكاليف الخدمات التي يقدمها البرنامج الإنمائي للصندوق على صعيد المقر والصعيد القطري.

ترتيبات البرمجة

٦٠ - لن تخصص بصفة محددة أي من موارد البرمجة بالبرنامج الإنمائي في إطار ترتيبات البرمجة للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧.

٦١ - وتتمثل عناصر المخاطرة الرئيسية المقترنة بالترتيبات البرنامجية آنفة الذكر في أن موارد البرمجة الخاصة بالصندوق '١' بمستواها الراهن ما زالت غير كافية للاستثمار في بلدان جديدة من فئة أقل البلدان نموا المتوقع أن يضطلع ببرامج فيها و/أو '٢' أنها لا ترد في توقيت مناسب أو ما زال من المتعذر التنبؤ بها مما لا يسمح باستخدامها على نحو فعال كأساس للبرمجة المتعددة السنوات في الصندوق.

الترتيبات القانونية

٦٢ - تُبقي خطة الأعمال على وضع الصندوق كمؤسسة مستقلة من مؤسسات الأمم المتحدة وتعزز الولاية التي أسندتها إليه الجمعية العامة في عام ١٩٦٦. والواقع أن ترتيبات الميزانية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ تنبني على قرار الجمعية العامة ٣٢٤٩ (د-٢٩) الصادر عام ١٩٧٤، والذي أكدت فيه الجمعية على ''وجوب تمكين صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية من أن يؤدي على نحو فعال مسؤولياته التي تتناول وضع المشاريع وتنفيذها، وذلك عن طريق مده بالدعم الإداري المناسب''. وأكدت أيضا من جديد ''أحكام الفقرة ٢ من المادة الرابعة من قرار الجمعية العامة ٢١٨٦ (د-٢١) بشأن نفقات النشاطات الإدارية لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية''، أي، أن الأنصبة المقررة لا بد أن تغطي النفقات الإدارية، وطلبت إلى ''المدير العام لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، كتدبير مؤقت، أن يتحمل تكاليف تلك النشاطات بصرفها من الميزانية الإدارية للبرنامج''. وفي ضوء ما تقدم يتبين أن أية توصيات من المجلس التنفيذي بتعديل الترتيبات المالية المتصلة بالدعم الإداري والتشغيل المقدم إلى الصندوق يلزم عرضها على الجمعية العامة للموافقة عليها.

٦٣ - وبالنظر إلى وضع الصندوق بوصفه مؤسسة مستقلة من مؤسسات الأمم المتحدة لها مصادر دخل خاصة بها سيظل الصندوق كيانا ماليا منفصلا. وفضلا عن ذلك، سيواصل الصندوق العمل بمرفق الأنظمة والقواعد المالية للبرنامج الإنمائي الخاص به والمقرر تحديثه قبل نهاية عام ٢٠٠٥ لتنعكس فيه العناصر التي تنفرد بها ولاية الصندوق المتمثلة في تقديم المساعدة للمشاريع الإنتاجية، لا سيما العناصر المتعلقة بقدرته على منح القروض.

جيم - توقعات الميزانية (٢٠٠٦-٢٠٠٧)

٦٤ - ينبني الإطار المالي للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ على الافتراضات التالية:

(أ) حدوث زيادة مطردة في الموارد البرنامجية المتعددة السنوات الممكن التنبؤ بها والتي تستخدم أيضا كأساس لتعبئة الموارد غير الأساسية؛

(ب) النسبة والتناسب: أن الموارد الأساسية لن تستخدم في الإعانة على تدبير الموارد غير الأساسية؛

(ج) أن الميزانية الإدارية للصندوق للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ ستدمج في صلب ميزانية البرنامج الإنمائي لفترة السنتين.

٦٥ - وتقدر التكاليف الإدارية للصندوق التي سيجري تمويلها من ميزانية البرنامج الإنمائي لفترة السنتين بمبلغ يناهز خمسة ملايين دولار سنويا وذلك خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧. وكيما يتسنى للصندوق أداء ولايته، سيحتاج فضلا عن ذلك إلى كم من الموارد البرنامجية المتعددة السنوات الممكن التنبؤ بها مضمونة نسبيا يقدر بمبلغ ١٨ مليون دولار في السنة وذلك ليجري تخصيصه باعتباره من الموارد الأساسية أو من الموارد المتعددة السنوات تحت بند النافذة العالمية للصندوق الاستئماني للاستثمار في أقل البلدان نموا. أما الموارد غير الأساسية التي يجري توفيرها على الصعيد القطري أو الإقليمي من أجل برامج خاصة ببلدان معينة أو من خلال النافذة القطرية/الإقليمية بالصندوق الاستئماني فمن المتوقع أن تنمو سريعا في إطار استراتيجية تنمية أعمال الصندوق لتصل إلى ٣٧ مليون دولار في عام ٢٠٠٧ و ٥٥ مليون دولار في عام ٢٠٠٩. ومن ثم سيصل مجموع مبالغ التمويل - بما فيها الإيرادات المتنوعة - اللازم لأغراض التكاليف الإدارية والخبرة الفنية والاستثمار إلى زهاء ٤٩ مليون دولار عام ٢٠٠٦ و ٦٣ مليون دولار عام ٢٠٠٧.

الجدول ٢

خطة الأولية المتصلة بموارد الصندوق (٢٠٠٦-٢٠٠٧)

الإيرادات السنوية (بملايين الدولارات)	٢٠٠٦	٢٠٠٧	المجموع
الإيرادات المتأتية من خلال البرنامج الإنمائي			
التمويل من ميزانية فترة السنتين	٥,٠	٥,٠	١٠,٠
الإيرادات المتأتية من الصندوق			
الموارد الأساسية والنافذة العالمية للصندوق الاستئماني للاستثمار في أقل البلدان نموا	١٨,٠	١٨,٥	٣٦,٥
الموارد غير الأساسية والنافذتان الإقليمية/القطرية للصندوق الاستئماني للاستثمار في أقل البلدان نموا	٢٤,٠	٣٧,٠	٦١,٠
الخدمات الاستشارية الفنية/ رسوم الوكالات المنفذة	١,٠	١,٥	٢,٥
الفوائد	٠,٥	٠,٥	١,٠
المجموع	**٤٩,٠**	**٦٣,٠**	**١١٠,٠**

النفقات السنوية (بملايين الدولارات)	٢٠٠٦	٢٠٠٧	المجموع
التكاليف الإدارية	٥,٠	٥,٠	١٠,٠
الموارد الأساسية والنافذة العالمية للصندوق الاستئماني للاستثمار في أقل البلدان نموا	١٨,٠	١٨,٥	٣٦,٥
الموارد غير الأساسية والنافذتان الإقليمية/القطرية للصندوق الاستئماني لأقل البلدان نموا	٢٣,٥	٣٥,٠	٥٨,٥
الوظائف الممولة من إيرادات متنوعة (على صعيد المقر/الصعيد الإقليمي)	١,٠	١,٢	٢,٢
المجموع	**٤٧,٥**	**٥٩,٧**	**١٠٧,٢**

المرفق ١: خطة أعمال الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٧

ستتاح خطة أعمال الصندوق للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٧ للمجلس التنفيذي بأكملها كوثيقة منفصلة. ويرد أدناه بيان النواتج البرنامجية التي سيفاد عنها في التقرير السنوي الذي يركز على النتائج.

غاية الصندوق: تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في أقل البلدان نموا

الغاية الفرعية ١: زيادة فرص وصول الفقراء على نحو مستدام إلى الهياكل والخدمات العامة الأساسية

النتيجة الرئيسية ١: النجاح في تنفيذ نماذج الإدارة اللامركزية للنفقات العامة وفي توفير الهياكل والخدمات الاجتماعية والاقتصادية الأساسية؛

(أ) قيام أجهزة الحكم المحلي المدعومة من الصندوق بإجراء تقييم فعال قوامه المشاركة للطلب على الخدمات والهياكل الأساسية؛

(ب) قيام أجهزة الحكم المحلي المدعوة من الصندوق بزيادة الإنفاق على عملية توفير الهياكل والخدمات الأساسية ودارتها على نحو يتسم بالفاعلية والتكافؤ والشفافية؛

(ج) قيام أجهزة الحكم المحلي المدعومة من الصندوق ومقدمي الخدمات والمجتمعات المحلية بتوفير مزيد من الهياكل والخدمات الاجتماعية والاقتصادية الأساسية المحلية وبصيانة تلك الخدمات والهياكل الأساسية وذلك مع توخي مزيد من الفعالية؛

(د) قيام أجهزة الحكم المحلي المدعومة من الصندوق بالعمل على إدارة قاعدة الموارد الطبيعية المحلية على نحو مستدام؛

(هـ) قيام أجهزة الحكم المحلي المدعومة من الصندوق بتهيئة بيئة مؤاتية للتنمية الاقتصادية المحلية؛

النتيجة الرئيسية ٢: الاستفادة من النماذج التجريبية والدروس المستخلصة في تحقيق الأثر المنشود من السياسات العامة وتكرار تلك النماذج

(و) أن تنعكس في التعديلات التي تدخلها الحكومة على إطار السياسات العامة/الإطار القانوني/التنظيمي لعمليتي إدارة النفقات العامة وتوفير الهياكل والخدمات الأساسية المتسمتين باللامركزية الدروس المستقاة من نماذج الصندوق؛

(ز) توسيع نطاق النماذج التي يقوم الصندوق بتجريبها تحقيقا للامركزية عمليتي إدارة النفقات العامة وتوفير الهياكل والخدمات الأساسية وذلك بتكرار وكالات التمويل الأخرى لتلك النماذج و/أو باستخدام موارد ميزانيات الحكومات؛

الغاية الفرعية ٢: زيادة فرص الأسرة المعيشية المنخفضة الدخل في أن تحصل بشكل مستدام على خدمات مالية جيدة

النتيجة الرئيسية ١: إيجاد وسطاء يقدمون التمويل الصغير على نحو مستدام ويوفرون طائفة متنوعة من الخدمات المالية للأسر المعيشية المنخفضة الدخل

(أ) زيادة إمكانيات وصول الوسطاء الماليين المدعومين من الصندوق للأسر المعيشية المنخفضة الدخل؛

(ب) زيادة حجم ونطاق الخدمات التي يوفرها الوسطاء الماليون الذين يدعمهم الصندوق للأسر المعيشية المنخفضة الدخل؛

(ج) زيادة فعالية الوسطاء الماليين المدعومين من الصندوق الذين يوفرون الخدمات للأسر المعيشية المنخفضة الدخل وإمكانية استدامة قدرتهم في هذا المجال؛

النتيجة الرئيسية ٢: تطوير الهياكل الأساسية الصناعية الداعمة بما يكفل توفير الخدمات المالية للأسر المعيشية المنخفضة الدخل

(د) وجود هياكل أساسية داعمة للقطاعات المالية المحلية؛

(هـ) زيادة حضور وشفافية المؤسسات المدعومة من الصندوق؛

النتيجة الرئيسية ٣: تهيئة بيئة مؤاتية لبناء قطاعات مالية تخدم الجميع

(و) زيادة قدرة الحكومات على تهيئة الظروف لاتباع سياسات عامة تفضي إلى بناء قطاع مالي يخدم الجميع؛

(ز) زيادة قدرة السلطات التنظيمية والإشرافية على وضع إطار قانوني وصولا إلى بناء قطاع مالي يخدم الجميع؛

(ح) وجود استراتيجيات تتبناها الحكومات والجهات المانحة على الصعيد الوطني بما يدعم بناء قطاعات مالية تخدم الجميع؛

الغاية الفرعية ٣: تعزيز أداء المنظمة

سيعتمد الصندوق نظام مضاهاة النتائج المحرزة بالأهداف المحددة الذي يتبعه البرنامج الإنمائي في رصد أداء المنظمة، ويكيفه حسب مقتضيات الحال لديه. وستدرج نواتج بعينها (ستحدد فيما بعد) في نطاق الأبعاد الأولية التالية:

(أ) تصورات أصحاب المصلحة؛

(ب) فعالية أداء المنظمة؛

(ج) التعلم والنمو؛

(د) الموارد المالية؛

(هـ) المساءلة عن النتائج؛

(و) الشراكات.

المرفق ٢ : قائمة أولية باستثمارات الصندوق في أقل البلدان نموا (٢٠٠٥-٢٠١٠)

هذه قائمة أولية فقط. وستكون الاستثمارات رهنا باحتياجات البلدان المستفيدة من البرامج، وسيقترن ذلك بتوفير التمويل الكافي، وتنفيذ معايير الاستثمار الأساسية

	الحافظة الحالية		الحافظة المسقطة ٢٠٠٥-٢٠٠٧		الحافظة المسقطة ٢٠٠٨-٢٠١٠	
بلدان الاستثمار	التنمية المحلية	التمويل الصغير	التنمية المحلية	التمويل الصغير	التنمية المحلية	التمويل الصغير
آسيا						
أفغانستان				x	x	X
بنغلاديش	x		x		x	
بوتان	x		x		x	x
كمبوديا	x		x		x	x
لاوس	x		x		x	x
نيبال	x		x		x	x
تيمور - ليشتي	x		x	x	x	x
فييت نام	x		x		x	
شرق وجنوب أفريقيا						
أنغولا		x		x	x	x
بوروندي	x	x	x	x	x	x
جمهورية الكونغو الديمقراطية		x	x	x	x	x
إريتريا	x		x		x	
إثيوبيا	x		x		x	
ليسوتو					x	
مدغشقر			x	x	x	x
ملاوي	x	x	x	x	x	x
موزامبيق	x		x	x	x	x
أوغندا	x		x		x	
زامبيا			x		x	
تترانيا	x		x	x	x	x
رواندا	x		x		x	x
غرب ووسط أفريقيا						
تشاد					x	x
بنن	x	x	x	x	x	x

بلدان الاستثمار	الحافظة الحالية		الحافظة المسقطة ٢٠٠٥-٢٠٠٧		الحافظة المسقطة ٢٠٠٨-٢٠١٠	
	التنمية المحلية	التمويل الصغير	التنمية المحلية	التمويل الصغير	التنمية المحلية	التمويل الصغير
بوركينا فاصو	x	x	x	x	x	x
النيجر	x		x		x	
توغو		x		x	x	x
غامبيا					x	x
مالي	x		x		x	
موريتانيا	x		x		x	
السنغال	x	x	x	x	x	x
جمهورية أفريقيا الوسطى						x
غينيا	x	x	x	x	x	x
غينيا - بيساو	x	x	x	x	x	x
ليبيريا		x	x	x	x	x
سيراليون		x	x	x	x	x
الدول العربية						
جيبوتي					x	x
الأراضي الفلسطينية			x			x
الصومال					x	x
السودان			x	x	x	X
اليمن	x	x	x	x	x	x
أمريكا اللاتينية						
هايتي	x	x	x	x	x	x
نيكاراغوا	x			x	x	
مجموع البلدان حسب خطوط الخدمات	٢٦	١٤	٣٢	٢١	٤٠	٣١
مجموع بلدان الاستثمار	٣١		٣٦		٤٢	

حاشية: تم تجميع البلدان وفق المجموعات الإقليمية التي حددها البرنامج الإنمائي.